دعا إلى ضرورة اعتماد مواقف دولية حاسمة لمنع مثل هذه الأعمال الهمجية

مجلس الأمة يصدر بيانا يدين ويستنكر حرق المصحف الشريف

أصدر مجلس الأمة بيانا بشأن حادثة حرق المصحف الشريف في مملكة السويد، حسب التكليف الصادر عن المجلس عقب مناقشة الطلب النيابي بهذا الشأن في جلسة 11 يوليو الجاري.

وأعرب المجلس في بيانه الذي أعده مكتب المجلس، عن إدانته واستنكاره الشديدين لإقدام أحد المتطرفين في مملكة السويد على حرق نسخة من المصحف الشريف، في خطوة استفزازية جديدة من شأنها تأجيج مشاعر المسلمين حول العالم.

وعبر المجلس عن أسفه الشديد لتكرار مثل هذه الانتهاكات المسيئة للمقدسات الإسلامية، تحت غطاء حرية الرأي والتعبير الزائفتين.

ودعا مجلس الأمة حكومات الدول وبرلماناتها دعوة صريحة واضحة إلى ضرورة اعتماد مواقف رسمية وقانونية حاسمة، لرفض هذه الإساءات المشينة، وتغليظ العقوبات ضد مرتكبيها، وتبني إجراءات فورية صارمة لمنع مثل هذه الأعمال الهمجية، وضمان عدم تكرارها مستقبلا.

وفيما يلي نص البيان:

إن مجلس الأمة الكويتي ليعرب عن إدانته واستنكاره الشديدين لإقدام أحد المتطرفين في مملكة السويد على حرق نسخة من المصحف الشريف، في خطوة استفزازية جديدة من شأنها تأجيج مشاعر المسلمين حول العالم.

وإن مجلس الأمة ليعبر عن أسفه الشديد لتكرار مثل هذه الانتهاكات المسيئة للمقدسات الإسلامية، تحت غطاء حرية الرأي والتعبير الزائفتين.

وما يزيد الأمر سوءًا والواقع ألمًا، هو تكرار مثل هذه الإساءات، والتي تمارس في كثير من الأحيان تحت مظلة التأييد الرسمي لها، ما يوقع تلك الجهات تحت طائلة العتب واللوم، ويجعلها في مرمى ردود الأفعال التي لا يرتضيها أحد.

نأسف لتكرار مثل هذه الانتهاكات المسيئة للمقدسات الإسلامية تحت غطاء حرية الرأي والتعبير الزائفتين

●●●●

ندعو حكومات الدول وبرلماناتها لرفض هذه الإساءات وتغليظ العقوبات وتبني إجراءات صارمة ضد مرتكبيها

وإذ يشيد المجلس بمزيد من الشكر والاعتزاز بالجهود والتحركات الدبلوماسية لحكومة دولة الكويت في المحافل الدولية، والرامية إلى تبني المزيد من القوانين والقرارات التي تجرم هذه الأفعال المشينة، فإن مجلس الأمة الكويتي يدعو حكومات الدول وبرلماناتها دعوة صريحة واضحة إلى ضرورة اعتماد مواقف رسمية وقانونية حاسمة، لرفض هذه الإساءات المشينة، وتغليظ العقوبات ضد مرتكبيها، وتبني إجراءات فورية صارمة لمنع مثل هذه الأعمال الهمجية، وضمان عدم تكرارها مستقبلا، حيث إن تركها والسماح بها على الصورة المشاهدة الآن لن يؤدي إلا إلى زيادة التعصب والكراهية، وخلق بيئة متطرفة يصعب السيطرة عليها، والتحكم بمآلاتها.

كما يؤكد مجلس الأمة اعتزازه وإيمانه بالعقيدة الإسلامية السمحاء، ومرجعها الأساسي القرآن الكريم الذي يوجه في الكثير من آياته البينات إلى نشر قيم الخير والتسامح والعفو، التي تخلق جواً من التعايش السلمي بين الجميع على اختلاف عقائدهم، وتنبذ كافة أشكال العنف والتطرف؛ قال تعالى: «وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا» (البقرة:83)، وقال عز وجل: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا» (الحجرات13).

مجلس الأمة أكد أن هذه الأعمال تخلق الكراهية وتعزز التطرف

تركها والسماح بها على الصورة المشاهدة الآن لن يؤدي إلا إلى زيادة التعصب والكراهية وخلق بيئة متطرفة

●●●●

نعتز بالعقيدة الإسلامية ومرجعها الأساس القرآن الكريم الذي يوجه في الكثير من آياته إلى قيم الخير والتسامح

وكان المجلس قد وافق في جلسته الثلاثاء الماضي على عدد من التوصيات قدمها مجموعة من الأعضاء بشأن تداعيات حرق القرآن الكريم في السويد ولمنع تكرار مثل هذا الفعل الشنيع، على رأسها تكليف مكتب المجلس بإصدار بيان استنكار باسم مجلس الأمة.

وأوصى المجلس أيضا وزارة الخارجية على أن تقوم بدورها في المحافل الدولية من الاستنكار وطلب تقديم قانون يجرم من يتعدى على الدين الإسلامي ووضع قانون دولي يسمح برفع دعوى قضائية في المحاكم الدولية ضد كل من يسب الرب أو أحد من الرسل أو يتعدى على القرآن.

ودعاها أن تطلب من الدول عدم السماح بقبول طلب اللجوء السياسي في دولها لمن يسب الدين والرب والرسل والقرآن والردع الدبلوماسي تجاه الدول التي ترعى من يسب الإسلام ويتعدى على القرآن.

كما أوصى المجلس وزارة الاعلام باتخاذ اجراءات ضد المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت التي تنشر الاساءة ضد الدين الإسلامي وحجب كل مقطع أو رسالة فيها إساءة إلى الدين الإسلامي.

ودعا أنه في حال عدم استجابة المواقع العالمية لطلب وزارة الأعلام في حذف المقطع الذي يسيء لدين الإسلام يجب على الوزارة حجب الموقع عقابا لهم واخذ الاجراء القانوني ضد أي مغرد أو كاتب داخل الكويت يعتبر أن الإساء لدين الإسلام بأي تصرف أو قول.

وأوصى وزارة التجارة كذلك بإصدار قرار يعمم على الأسواق والمجمعات والمراكز التجاري بمنع بيع سلع الدول التي تسمح بسب الإسلام والتعدي على القرآن ووقف الاستيراد من الدول التي تسمح بالتعدي على ثوابت الدين الإسلامي وأخذ إجراءات صارمة ضد من يبيع سلع الدول التي تسيئ للاسلام.

تتمات

البداية مبشرة

شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا وأحاله الى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت على القانون في المداولتين، الموافقة بإجماع اعضاء مجلس الامة الحضور وعددهم 62 عضوا.

كما وافق مجلس الأمة في الجلسة ذاتها، وفي المداولتين الاولى والثانية أيضا، على تعديل المادة "2" من قانون 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين "عافية"، وأحاله إلى الحكومة.

وجاء التعديل بإضافة ربات البيوت الكويتيات اللاتي في سن التقاعد، سواء كانت متزوجة او ارملة او مطلقة من الخاضعات لقانون المساعدات العامة او الارملة الخاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية.

وجاءت نتيجة التصويت على القانون في مداولته الاولى الموافقة بإجماع اعضاء مجلس الامة الحضور وعددهم 60 عضوا، في حين جاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية الموافقة بإجماع اعضاء مجلس الامة الحضور وعددهم 62 عضوا.

وكان مجلس الأمة قد انتهى من مناقشة تقرير لجنة شؤون الاسكان والعقار البرلمانية بشأن الاقتراحات بقوانين حول تأسيس شركات لإنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا.

واستنادا الى تقرير لجنة شؤون الاسكان والعقار البرلمانية، فقد نصت احدى مواد القانون على أن "تلتزم المؤسسة – بمقتضى أحكام هذا القانون – بإنشاء شركات مساهمة عامة تختلف نسبة التملك فيها ومواعيد اكتتابها بحسب طبيعة المشروع ووفق دراسات الجدوى الاقتصادية وشركات أخرى للمشاريع التي تقل كلفتها الإجمالية عن الحدود المنصوص عليها في القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء مدينة سكنية متكاملة أو منطقة سكنية أو أكثر على الأراضي المخصصة للمؤسسة لتشييدها وفق أفضل الممارسات العالمية في مجال التنمية العمرانية للمدن والمناطق الذكية المستدامة والمعايير البيئية الحديثة وتسلم إليها بموجب عقد المشروع على أن تكون الأنظمة الأساسية للشركات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية". ونصت إحدى مواد القانون على أن "يجوز للمستثمر التصرف كليا أو جزئيا في أسهمه، بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تسليم جميع الوحدات السكنية وموافقة المؤسسة وتحدد كراسة الشروط اشتراطات إجراءات نقل ملكيتها أو التنازل عنها أو التصرف فيها".

ويجوز للشركة بيع الوحدات السكنية الواقعة بالأراضي غير المخصصة لأغراض الرعاية السكنية، على أن تكون الأولوية لمستحقي الرعاية السكنية".

ونصت احدى مواده على "تلبية جميع طلبات مستحقي الرعاية السكنية وفي حال وجود فائض من منتجات الوحدات السكنية، تقوم الشركات –بعد موافقة المؤسسة– بعرضها للبيع على كافة المواطنين بذات الأسعار المعلن عنها سلفا بطريق البيع المباشر على أن تكون الأولوية لمستحقي الرعاية السكنية من الأسر الكويتية والمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولها أولاد والمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي مقيم في الكويت وليس لها أولاد بشرط أن يكون قد انقضى على زواجها خمس سنوات والمرأة الكويتية المطلقة طلاقا بائنا والمرأة الكويتية الأرملة سواء لهن أولاد أو ليس لأي منهن أولاد والمرأة الكويتية غير المتزوجة إذا بلغت الأربعين سنة والمواطنين الذين ليس لديهم مسكن ثم لجميع المواطنين ولا يجوز بيع تلك الوحدات المتبقية إلا على الأشخاص الطبيعيين ولا يحق لأي مواطن شراء أكثر من وحدة سكنية أيا كان نوعها وتحدد اللائحة قواعد وآلية وإجراءات وشروط بيع هذه الوحدات".

ونصت احدى مواده على أنه "يحدد بقرار من مجلس إدارة بنك الائتمان الكويتي، قواعد تقديم القروض العقارية وشروطها وإجراءاتها للمواطنين المستحقين للرعاية السكنية الراغبين بشراء وحدات سكنية، وخاصة ما يتعلق بحقوق البنك في ضمان ما يمنحه من قروض ومواعيد تحصيلها".

كما أشارت احدى مواده على "أن تتحمل الشركة عند تأخير تسليم المستفيد لوحدته السكنية المباعة، عن الأجل المحدد بالتعاقد غرامة تأخير يتم النص عليها بعقد المشروع لصالح المستفيد".

وذكرت إحدى مواده أنه "تستمر مسؤولية شركات إنشاء المدن أو المناطق السكنية عن أي عيوب تهدد سلامة إنشاءات المدينة أو المنطقة السكنية، في أي جزء من أجزائها مدة 10 سنوات تبدأ من التاريخ المنصوص عليه في شهادة الاستلام النهائي".

كما أشارت إحدى المواد إلى إعفاء مواد البناء التي تستورد تنفيذا لأحكام هذا القانون، من الرسوم والضرائب الجمركية خلال المدة المقررة للعمليات الإنشائية.

وقد أكد وزير العدل وزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة، أن إقرار قانون تأسيس شركات لإنشاء مدن أو مناطق سكنية، وتنميتها اقتصاديا والتمويل العقاري، سيسهم في تسريع وتيرة تنفيذ الطلبات الإسكانية بشكل كبير، وقال إن إقرار هذا القانون "يعتبر نواة وبداية لمشاريع كثيرة لمرافق الدولة المختلفة، من حيث المنهجية والأساليب الإدارية والمالية".

من جهته أشاد وزير الصحة الدكتور أحمد العوضي يشيد بتعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية، في الموافقة على تعديل قانون التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين، وذلك بإضافة فئات جديدة له وهن ربات البيوت، معربا عن أمله باستمرار التعاون الحكومي النيابي بإقرار المزيد من القوانين، وتعديل التشريعات المهمة التي سينعكس أثرها ايجابا، على جودة الخدمات الصحية.

في سياق متصل هنأ النواب ماجد المطيري وسعد الخنفور ومحمد الرقيب وحسن جوهر، المواطنين بإقرار مجلس الأمة في جلسته الخاصة، قانونين من أهم القوانين المنتظرة، لحلحلة القضية الإسكانية، وإضافة فئة مستحقة إلى نظام التأمين الصحي على المتقاعدين، وتعهدوا باستمرار الجهود النيابية والتعاون مع الحكومة، من أجل إقرار حزمة من القوانين التي تصب في صالح الوطن والمواطن.

الانتهاكات المسيئة

حرية الرأي والتعبير الزائفتين، وفى ظل تأييد رسمي لها، مما يوقع تلك الجهات تحت طائلة العتب واللوم، ويجعلها في مرمى ردود الأفعال التي لا يرتضيها أحد".

وأشاد المجلس بمزيد من الشكر والاعتزاز بالجهود والتحركات الدبلوماسية لحكومة دولة الكويت في المحافل الدولية، والرامية إلى تبني المزيد من القوانين والقرارات التي تجرم هذه الأفعال المشينة، داعيا حكومات الدول وبرلماناتها دعوة صريحة واضحة إلى ضرورة اعتماد مواقف رسمية وقانونية حاسمة، لرفض هذه الإساءات المشينة، وتغليظ العقوبات ضد مرتكبيها، وتبني إجراءات فورية صارمة لمنع مثل هذه الأعمال الهمجية، وضمان عدم تكرارها مستقبلا. حيث إن تركها والسماح بها على الصورة المشاهدة الآن لن يؤدي إلا إلى زيادة التعصب والكراهية، وخلق بيئة متطرفة يصعب السيطرة عليها، والتحكم بمآلاتها.

وأكد المجلس اعتزازه وإيمانه بالعقيدة الإسلامية السمحاء، ومرجعها الأساسي القرآن الكريم، الذي يوجه في الكثير من آياته البينات إلى نشر قيم الخير والتسامح والعفو، التي تخلق جواً من التعايش السلمي بين الجميع على اختلاف عقائدهم، وتنبذ كافة أشكال العنف والتطرف؛ قال تعالى: «وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا» (البقرة:83)، وقال عز وجل: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا» (الحجرات13).

الدمخي

وأشار إلى أنه تقدم قبل فترة بأسئلة عن أسباب منع بدل النوبة لشاغلي الوظائف الإشرافية في الإدارة العامة للطيران المدني نتيجة ما يعانونه من حرمان من بدل النوبة بعد سنوات وكان له أثر سيئ جدا.

وبين الدمخي أن قرار السماح بالجمع بين الوظيفة والدراسة خارج أوقات العمل الرسمي وعدم تعارضها مع الدراسة أمر جيد مبينا أنه كان من المطالبات التي طالبنا بها وقدمنا فيها اقتراحات بقوانين.

وأكد أن الكويت تحتاج فعلا إلى قرارات إصلاحية تتوافق مع ما نطالب به وما يطالب به الشعب أو القطاع المتضرر أو من يريد التعلم.

جامعة الكويت

، وذلك عن طريق الموقع الالكتروني: (http://portal.ku.edu.kw/admission).

وأوضحت الجامعة في بيان صحفي أمس، أن تقديم الطلبات سيكون متاحا للكويتيين وأبناء الكويتيات ومواطني دول مجلس التعاون والمقيمين بصورة غير قانونية وليسوا من أبناء الكويتيات ولخريجي النظام الموحد والمعهد الديني والمدارس الأمريكية وخريجي المدارس الإنجليزية والمتوقع تخرجهم منها "خريجو مدارس الكويت فقط".

وقالت القائم بأعمال عميد القبول والتسجيل بالجامعة الدكتورة رواء الجارالله، إنه بالنسبة للطلبة من فئات القبول الأخرى فعليهم مراجعة صالة القبول والتسجيل بمدينة "صباح السالم الجامعية" لتقديم طلب الالتحاق بحسب الخطة الزمنية المعلنة على الموقع المشار إليه أعلاه.

وذكرت أن الحدود الدنيا لقبول الطلبة الكويتيين وأبناء الكويتيات في جامعة الكويت، هي 70 في المئة للقسم العلمي و78 في المئة للقسم الأدبي.

الاتصالات

شؤون المنافسة والمشغلين بالتكليف في قطاع السوق والمنافسة بالهيئة خالد القروي في تصريح صحفي، أهمية تواصل المستهلك مع مزود الخدمة "شركات الاتصالات"، قبل تفعيل خدمة "التجوال"، للتأكد من معرفة تكاليف وخيارات الخدمة واختيار الباقة المناسبة أو إيقاف تشغيل تجوال البيانات لتجنب الرسوم الإضافية غير المتوقعة.

قمة جوار السودان

بالسودان وقف التصعيد، والالتزام بالوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار لإنهاء الحرب وتجنب إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء من أبناء الشعب السوداني وإتلاف الممتلكات.

وأكدوا أهمية الحفاظ على "الدولة السودانية ومقدراتها ومؤسساتها ومنع تفككها أو تشرذمها وانتشار عوامل الفوضى"، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة في محيطها وهو الأمر الذي سيكون له "تداعيات بالغة الخطورة على أمن واستقرار دول الجوار والمنطقة ككل"، وشددوا على الاحترام الكامل لسيادة ووحدة السودان وسلامة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والتعامل مع النزاع القائم باعتباره "شأنا داخليا" وعدم تدخل أي "أطراف خارجية" في الأزمة بما يعيق جهود احتوائها ويطيل من أمدها.

وأعربوا عن القلق العميق إزاء استمرار العمليات العسكرية والتدهور الحاد للوضع الأمني وتدهور الأوضاع الإنسانية في السودان.

واشاروا الى أهمية التعامل مع الأزمة الحالية وتبعاتها الإنسانية بشكل جاد وشامل يأخذ في الاعتبار "أن استمرار الأزمة سيترتب عليه زيادة النازحين وتدفق المزيد من الفارين من الصراع إلى دول الجوار".

وأوضحوا أن هذا النزوح سيمثل "ضغطاً إضافيا على موارد دول جوار السودان يتجاوز قدرتها على الاستيعاب" وهو ما يقتضي ضرورة تحمل المجتمع الدولي والدول المانحة لمسؤوليتهما في تخصيص "مبالغ مناسبة" من التعهدات التي تم الإعلان عنها في المؤتمر الإغاثي لدعم السودان الذي عقد يونيو الماضي بحضور دول الجوار.

ودان القادة في بيانهم الختامي الاعتداءات المتكررة على المدنيين والمرافق الصحية والخدمية وناشدوا جميع أطراف المجتمع الدولي بذل قصارى الجهد لتوفير المساعدات الإغاثية العاجلة لمعالجة النقص الحاد في الأغذية والأدوية ومستلزمات الرعاية الصحية.

واتفقوا على ضرورة تسهيل مرور المساعدات الإنسانية المقدمة للسودان عبر أراضي دول الجوار بالتنسيق مع الوكالات والمنظمات الدولية المعنية وتشجيع "العبور الآمن للمساعدات" لإيصالها للمناطق الأكثر احتياجا داخل السودان.

وأوضحوا أنه تم الاتفاق خلال قمة دول جوار السودان على تشكيل "آليه وزارية" بشأن الأزمة السودانية على مستوى وزراء خارجية دول الجوار تعقد اجتماعها الأول في العاصمة التشادية (نجامينا).

العراق

مبالغ مالية كبيرة بالعملة الصعبة إلى خارج البلاد عبر شبكات متخصصة بالتهريب من خلال استغلال هوياتهم وأسمائهم دون علمهم، وهي حالة تكررت في أكثر من محافظة خلال السنوات الأخيرة، حتى بات العراقيون يخشون من منح نسخ من هوياتهم في بعض المعاملات المالية، ومنها مكاتب الصرافة وتحويل الأموال الداخلية.

وكشفت هيئة النزاهة الاتحادية في بغداد، في بيان نهاية الأسبوع الماضي، أن "فريق عمل من مكتب تحقيق النجف تمكن من ضبط عضو في شبكة؛ لقيامها بغسل الأموال والتحويلات المالية إلى الخارج بأسماء عدد من المواطنين دون علمهم"، وأنّ الشبكة قامت بتحويل مبلغ 68 مليون دولار إلى خارج العراق عن طريق شركة صيرفة تديرها باسم أحد المواطنين دون علمه".

بريطانيا

المجالات، وتطوير العلاقات التجارية للاستثمار في مجال التكنولوجيا الصديقة للبيئة.

وذكر أن بلاده تحتفل مع دولة الكويت بمناسبة مرور 70 عاما على افتتاح مكتب الاستثمار الكويتي في لندن، وهو أقدم مكاتب الاستثمار هناك واستثمر في العديد من الجوانب الحيوية بالمملكة المتحدة ومنها البنية التحتية والعقار.

وأوضح أن المكتب يخضع إلى معايير خاصة تتيح له مساحة كبيرة من الحرية في إدارة شؤونه، إذ يعتبر من أكبر المستثمرين في السوق البريطاني وساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي البريطاني.

وأشاد بتجربة الصندوق السيادي الكويتي الذي يعد الأول من نوعه في العالم مشيرا إلى أن العديد من الدول استفادت من التجربة الكويتية في مجال الاستثمار.

وأكد اللورد جونسون أن العلاقات الثنائية بين البلدين ليست مقتصرة على الاستثمار فقط، بل تمتد إلى مجال الدفاع والأمن السيبراني والطموحات المستقبلية علاوة على أن البلدين يشتركان في الرؤى حول القضايا الإقليمية والدولية.

وأشار في هذا الخصوص إلى مجموعة التوجيه المشتركة التي عقدت أعمال الجولة الأولى لاجتماعات الحوار الاستراتيجي بين الكويت والمملكة المتحدة في شهر مارس الماضي، ودورها البناء في توثيق العلاقات الثنائية بين البلدين، وتوسيع آفاقها في المستقبل، والحرص على تطورها في مجالات مختلفة وتبادل وجهات النظر من خلال لجنة التوجيه المشتركة ومراجعتها دوريا كل ستة أشهر.

وعن مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبريطانيا التي عقدت جولتها الثالثة في 23 مارس الماضي بالرياض، أفاد اللورد جونسون بأن الجولة الرابعة ستعقد الأسبوع المقبل إذ تتمحور هذه الاتفاقية حول مجالات عدة مثل الخدمات وأمن المعلومات ونقل البيانات التجارية وليس على الاستيراد والتصدير فقط.

وأكد اللورد جونسون أن الأطراف المشاركة في محادثات التجارة الحرة، على استعداد تام للتقدم بالمفاوضات التي تخدم دول مجلس التعاون فيما بينها، بحيث تمكن العاملين في كل الدول الأطراف من التنقل بين البلدان واعتماد مؤهلاتهم العلمية مباشرة، مما ينعكس إيجابا على الشعوب بإزالة العوائق والارتقاء بالمستوى المعيشي.

وأعرب عن سعادته بوجود العديد من الكويتيين في بريطانيا واختيارهم لها وجهة رئيسية للسياحة والتعليم، مما يعكس عمق العلاقات التاريخية المتجذرة بين البلدين، داعيا السياح إلى زيارة بلاده واكتشاف مدى أكبر من مدنها.